



السؤال	س١	س٢	س٣	س٤	المادة : فقه
المصحح					الفصل : الثاني دعوة
التوقيع					الزمن : ساعتان
المراجع:	رُوجعت	المجموع بالحروف:			
التوقيع:	عُدلت	اسم من قام بالجمع: التوقيع:			

(الدرجة الكلية ٢٠ درجة)

السؤال الأول :

(أ) عرف المصطلحات الآتية اصطلاحاً :

١- الحوالة :

٢- الشفعة :

٣- اللقطة :

(ب) وضح الحكمة من تشريع الله - تعالى - لكل ما يأتي :

١- الجعالة :

٢- الصلح :

٣- المساقاة :

(ج) أملأ الفراغات الآتية بما هو مناسب :

١- العاقدان من أركان الجعالة وهما الجاعل وهو :

ويشترط فيه أن يكون والعامل هو

٢- من أركان الحوالة المُحيل وهو والمُحال وهووالمُحال عليه وهو ويشترط فيه

والمُحال به وهو

(أ) ما الذي يشترط للأخذ بالشفعة ؟

(ب) بم ينتهي عقد المضاربة ؟

(ج) اكتب الحكم الشرعي المناسب للحالات الآتية .

- ١- ادعى رجل مالا فأنكر المدعى عليه أو سكت ، ثم طلب من المدعي الصلح . []
- ٢- قبول الوديعة إذا كان الوديع أميناً واثقاً من قدرته على حفظها و لا يوجد مثله . []
- ٣- التقط لقطعة ولم يثق بأمانته و خشي أن تسول له نفسه أكلها مستقبلاً . []
- ٤- قبول الدائن الحوالة إلى مدين مليء يفي بدينه و ليس في ماله شبهة . []

(أ) تختلف الجعالة عن الإجارة في عدة أوجه - اكتب أربعة منها .

(ب) بم تعلق ما يأتي ؟

١ - عدم ثبوت خيار الشرط في عقد الحوالة .

٢ - بطلان صلح المطلقة مع طليقها لثبوت نسب وليدها إليه .

(ج) ما الذي يترتب من أحكام في الحالات الآتية ؟

١ - بناء الروشن و الساباط و الميزاب في طريق نافذ .

٢ - فتح شريك في الدرب باباً جديداً أقرب إلى رأس الدرب .

٣ - اشتراط المحال الرجوع على المحيل عند تعذر الاستيفاء .

٤ - طراً على الوديع سفر من بلد الإيداع إلى بلد آخر .

٥ - تصرف المشتري في المشفوع فيه تصرفاً يزيد فيه أو ينقص منه .

٦- التقط حيواناً فأبقاه عنده ثم أنفق عليه بإذن الحاكم ثم ظهر صاحبه .

(أ) ما الحكم لو تزاحم الشفعاء على طلب الشفعة ؟

(ب) الصيغة ورأس المال من أركان عقد المضاربة : فما الذي يشترط فيهما ؟

(ج) ضع علامة صواب (√) أو علامة خطأ (×) أمام العبارات الآتية .

١ - طالب أحد المتصلحين الإقالة في الصلح فقبل الآخر . ()

٢ - حق الشفعة ثابت شرعاً فللشفيع المطالبة ببعض نصيب شريكه المباع . ()

٣ - قال خالدٌ لزيد أعرتك داري هذه لتسكنها و لم يفيدها بوقت أو يعلقها على شرط . ()

٤ - يصح أن يكون الصبي مودعاً أو وديعاً و لا يصح ذلك للمجنون و السفیه . ()



الدرجة الكلية (٢٠ درجة)

إجابة السؤال الأول :

(أ) عرف المصطلحات الآتية اصطلاحاً : [ص ٦/١٨٩ - ٧ - ٧/٩٩] (٦ درجات)

- ١- الحوالة : هي عقد يقتضي نقل دين من ذمة إلى أخرى .
- ٢- الشفعة : هي حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بعوض لدفع الضرر .
- ٣- اللقطة : هي مال أو اختصاص محترم ، وجد في مكان غير مملوك لم يحرز ولا عرف الواجد مستحقه .

(ب) الحكمة من تشريع الله - تعالى - لكل ما يأتي : [ص ١٦ - ١٧٠ - ٧/٢٦] (٦ درجات)

- ١- الجعالة : للحاجة إليها فقد يفقد الإنسان شيئاً و لم يجد من يتطوع له بالبحث عليه و رده عليه و قد يعجز عن عمل لا تصح الإجارة عليه للجهالة فيه فيستعين بمن يقوم به على جعل .
- ٢- الصلح : من أهداف الإسلام و غاياته الوحدة و التعاون و نبذ الفرقة و ما يؤدي إليها و الصلح في مقدمة ما يحقق الأهداف الإسلامية المشار إليها .
- ٣- المساقاة : تلبية الحاجة الداعية إلى ذلك و التيسير على الناس في تحقيق مصالحهم من غير ضرر و لا ضرار

(ج) أملأ الفراغات الآتية بما هو مناسب : [ص ١٨٠ - ١٩٠] (٨ درجات)

- ١- العاقدان من أركان الجعالة وهما الجاعل وهو : صاحب العمل الذي يلتزم بالجعل ويشترط فيه أن يكون [عاقلاً بالغاً رشيداً] والعامل وهو : الذي يقوم بالعمل .
- ٢- من أركان الحوالة المُحيل وهو : المدين الذي يحيل دائته والمُحال وهو : الدائن والمُحال عليه وهو : الذي يلتزم بأداء الدين للمحال ويشترط فيه : العقل والبلوغ . والمُحال به وهو : الحق الذي يكون للمحال على المحيل .

السؤال الثاني :-

الدرجة الكلية (٢٠ درجة)

(أ) يشترط للأخذ بالشفعة ما يأتي : [ص ١٧ / ٧] (٨ درجات)

١- أن يزول ملك الشريك الأول في المشفوع فيه و يزول حقه فيه .

٢ - أن يبادر الشفيع بطلب الشفعة حسب الإمكان.

٣- أن يكون الشفيع مالكا لما يشفع حين تملك الشريك الثاني .

٤- أن لا يظهر من الشفيع إعراضه عن الأخذ بالشفعة

(ب) ينتهي عقد المضاربة بالأمر التالية : ص ٨٠ / ٧ (٤ درجات)

- الفسخ - موت أحد المتعاقدين - جنون أحد العاقدين أو إغماؤه - هلاك رأس مال المضاربة .

(ج) الحكم الشرعي المناسب للحالات الآتية . (٨ درجات)

١- [حرام وباطل] ص ١٧٢ / ٦

٢- [واجب] ص ٨٧ / ٧

٣- [حرام] ص ١٠١ / ٧

٤- [مستحب] ص ١٩٠ / ٦

السؤال الثالث :-

الدرجة الكلية (٢٠ درجة)

(أ) أوجه الاختلاف بين الجعالة وبين الإجارة : ص ١٦٦ (٨ درجات)

١- الجعالة تصح على مجهول ولا تصح الإجارة إلا على معلوم .

٢- تصح الجعالة مع عامل غير معين ولا تصح الإجارة .

٣- في الجعالة لا يشترط قبول العامل و في الإجارة لا بد من قبوله .

٤ - الجعالة عقد جائز أما الإجارة فهي عقد لازم .

٥ - في الجعالة لا يستحق الأجر إلا بالفراغ من العمل و في الإجارة يجوز اشتراط التعجيل

(ب) بم تعلل ما يأتي ؟ (٨ درجات)

١ - عدم ثبوت خيار الشرط في عقد الحوالة :

لأن الأصل أنه يثبت في العقود لحماية المتعاقدين من الغبن وعقد الحوالة لم يبين على المغابنة وإنما هو عقد

للإرفاق والمعاونة . ص ١٩١

٢ - بطلان صلح المطلقة مع طليقتها لثبوت نسب وليدها إليه :

لأن النسب حق للصبى لا حقها . ص ١٨١

تابع السؤال الثالث :-

(٦ درجات)

(ج) ما الذي يترتب من أحكام في الحالات الآتية ؟

١- يجب إزالته لقول الرسول (لا ضرر و لا ضرار) ص ١٨٢

٢ - يجوز بشرط سد الباب القديم . ص ١٨٤

٣ - بطلت الحوالة لمنافاته لمضمونها . ص ١٩٤

٤ - و جب عليه رد الوديعة على مالكها . ص ٧/٧٥

٥ - للشفيع أن يكلفه قلع ما فعل و تسوية الأرض . ص ٧/١٩

٦- رجع الملتقط على صاحبه بما أنفق عليه . ص ٧ / ١٠٧

السؤال الرابع :-

الدرجة الكلية (٢٠ درجة)

(٤ درجات)

ص ٧ / ١٣

(أ) إذا تزامم الشفعاء على طلب الشفعة :

- لكل منهم يأخذ بنسبة حصته فمن كان له الربع يأخذ ثلث الحصاة و من كان له النصف يأخذ ثلثيها .

(٨ درجات)

(ب) ما يشترط في الصيغة و رأس المال : [٢ + ٤]

- الصيغة : أن تكون منجزه غير معلقة ، و أن يتصل بالإيجاب بالقبول . ص ٧ / ٧٤

- رأس المال : أن يكون من النقود كالدراهم و العملات المتعارف عليها . - معلوم المقدار .

- أن يكون معيناً ... - أن يكون مسلماً إلى العامل و في يده . ص ٧ / ٧٥

(٨ درجات)

(ج) ضع علامة صواب (√) أو علامة خطأ (×) أمام العبارات الآتية .

١ - طالب أحد المتصالحين الإقالة في الصلح فقبل الآخر . ص ٦ / ١٨٥ (√)

٢- حق الشفعة ثابت شرعاً فللشفيع المطالبة ببعض نصيب شريكه المباع . ص ٧/١٣ (×)

٣ - قال خالدٌ لزيد أعرتك داري هذه لتسكنها ولم يقيدتها بوقت أو يعلقها على شرط . ص ٧/٤٤ (√)

٤ - يصح أن يكون الصبي مودعاً أو وديعاً و لا يصح ذلك للمجنون و السفیه . ص ٧/ ٨٩ (×)